

الجماعات المحلية ومسألة مناطق الظل: رؤية سوسيولوجية

Local communities and the issue of shadow areas: a sociological vision

نوال بلغليفي*

مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية - CRASC - وهران، الجزائر

n.belloghlifi@crasc.dz

ORCID N°: 0009-0005-7104-3555

تاريخ الإرسال: 2026/03/17 تاريخ القبول: 2026/05/05 تاريخ النشر: 2026/06/30

Abstract:

This article aims to identify the role of local communities in reducing the aggravation of shadow areas and their spread on the edges of cities, we interviewed some experts in the field of engineering and urban planning, mayors, and technical services officials in the municipality of Teleghma who were entrusted with the task of bringing some areas out of the shadows.

The study found that local communities and guardianship authorities were lenient in eliminating residential complexes that had been established randomly on the outskirts of the city of Teleghma, And the absence of sustainable development follow-up and sometimes, the failure to adopt development and reconstruction tools and engage citizens when proposing development programs has led to the emergence of urban shadow areas with characteristics and indicators that differ from the areas that have benefited from development projects.

Keywords: Shadow areas; local communities; development; planning; margin.

المخلص:

يهدف هذا المقال إلى التعرف على دور الجماعات المحلية في الحد من تفاقم مناطق الظل وانتشارها على حواف المدن، حيث قمنا بمقابلة بعض الخبراء في مجال الهندسة والتخطيط الحضري ورؤساء البلديات ومسؤولي المصالح التقنية ببلدية التلاغمة الذين أوكلت إليهم مهمة إخراج بعض المناطق من الظل.

توصلت الدراسة إلى أن تساهل الجماعات المحلية والجهات الوصية في القضاء على التجمعات السكنية التي نشأت بطريقة عشوائية على حواف مدينة التلاغمة، وغياب المتابعة التنموية المستدامة وفي بعض الأحيان عدم تبني أدوات التهيئة والتعمير وإشراك المواطن أثناء اقتراح البرامج التنموية، أدت إلى ظهور مناطق ظل حضرية تتسم بخصائص ومؤشرات تختلف عن المناطق التي استفادت من المشاريع التنموية.

الكلمات المفتاحية: مناطق الظل، جماعات محلية، تنمية، تخطيط، هامش.

*المؤلف المرسل

1- مقدمة:

أبرز المسار التنموي في الجزائر العديد من القضايا الاجتماعية؛ كمسألة مناطق الظل التي كشفت عن وجود تباينات مجالية واجتماعية عميقة بين المناطق الحضرية وأطرافها والمناطق الجبلية والحدودية. حيث برز مصطلح مناطق الظل في الجزائر أثناء لقاء رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون مع الولاية في 16 فيفري 2020 الذي ركز على المناطق التي تعاني العزلة والتهميش وتفتقر إلى أدنى شروط الحياة (مزباني وسريير عبد الله، 2022، ص 597) وفي نفس السياق، أشار مستشار رئيس الجمهورية المكلف بمناطق الظل «إبراهيم مراد» أنه إلى جانب المشاريع المخطط لها على صعيد مد المناطق بالكهرباء والطرق وبناء البنى التحتية التعليمية والصحية، يبقى تحديا للبرنامج الموجه لهذه المناطق هو خلق ديناميكية التنمية الاقتصادية، فالإحصاءات الرسمية حول هذه المناطق في الجزائر (Bouzeghiba, 2022, p. 47) تشير إلى أن العدد الإجمالي لها بلغ 13.587 منطقة ظل.

وبعيداً عن الخطاب السياسي المتداول لـ "مناطق الظل" الذي يشير إلى التجمعات السكانية الهامشية التي تعاني من نقص التنمية بمختلف أبعادها وبالتالي فهو لا يقتصر على المناطق البعيدة عن المدن فحسب، بل هناك مناطق تقع على حواف المدن الكبرى يعيش سكانها حالة من الفقر وغياب المرافق الضرورية ومقومات الحياة الأساسية، كالسكن والمياه والكهرباء والمدارس والطرق والمرافق الصحية... بسبب تجمعات وأحياء فوضوية نشأت بالقرب من المراكز الحضرية والتي فالتت للتنمية المحلية وخلقت جراء أزمات هجرة وتهجير التسعينات وكذلك جراء تغييب العمل باليات أدوات التهيئة والتعمير: كالتوسع العمراني العشوائي. أي أنها أحياء لم تصبح ضمن اهتمامات البلدية والمؤسسات الوصية وترتبط بمفهوم التنمية المستدامة.

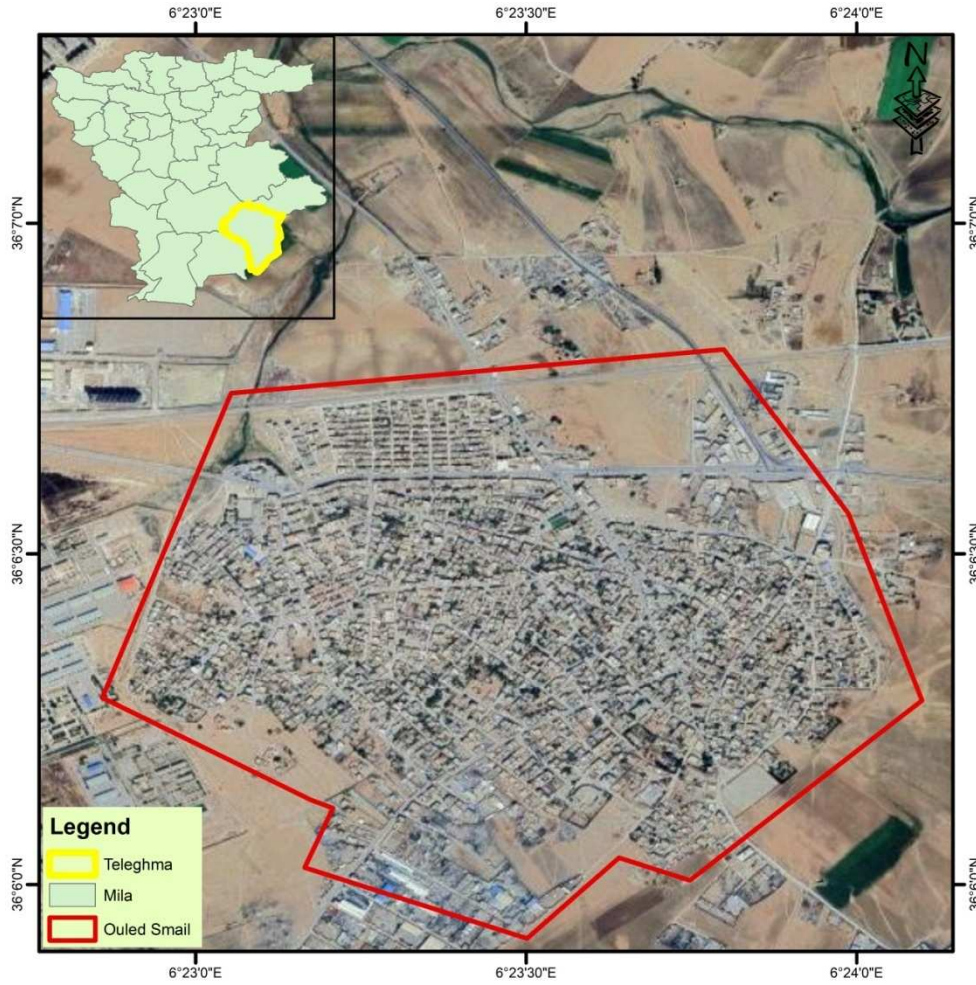
وأمام بعض الممارسات غير القانونية وتساهل الجماعات المحلية في القضاء على السكنات الفوضوية وغياب المتابعة التنموية المستدامة قد تتحول الكثير من هذه الأحياء الهامشية إلى مناطق ظل، تحمل علامات وخصائص جديدة تختلف عن مناطق الظل التي استفادت من المشاريع التنموية، وبالتالي تتحول إلى يؤر تهدد العيش بالمدينة الجزائرية: العنف الحضري، تشويه صورة المدينة وجودة الحياة بها؛

ومن أجل التعرف على دور الجماعات المحلية في القضاء على مناطق الظل المتواجدة على أطراف المدن والاستراتيجيات والآليات التي اقترحتها لتجنب إمكانية تحول الأحياء الهامشية إلى مناطق ظل حضرية، جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- ❖ أي دور للجماعات المحلية في الحد من تفاقم مناطق الظل؟
- ❖ ما هي الاستراتيجيات والآليات التي اقترحتها الجهات الوصية بمدينة التلازمة لتفادي خلق مناطق الظل على حوافها وهل هي كافية بذلك؟
- ❖ هل مثلما يروج له تحت منظور الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة: يتم إشراك السكان أثناء اقتراح البرامج التنموية؟

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التنمية بمنطقة التلازمة ودور الجماعات المحلية في التكفل بتنمية الأحياء الهامشية وتطويرها؛ حتى لا تتحول إلى مناطق ظل حضرية. حيث وقع اختيارنا على واحدة من المدن ذات الحجم المتوسط التي لها بعدها التاريخي والجغرافي والبشري بإقليم ولاية ميلة.

صورة رقم (01): خريطة لموقع مجال الدراسة



المصدر: مكتب الدراسات لبلدية التلاغمة، مارس 2026

شكلت منطقة التلاغمة نقطة تقاطع لمختلف الحركات السكانية التي كان لها تأثير في مجالها العمراني ونشاطها الاقتصادي، يعني أن هذا التجمع تحول إلى مجال جذب لفئات سكانية متعددة المستويات وغير المؤهلة اقتصاديا للبحث عن فرص الحياة والاستيطان على أطرافها ما دفع بالبلدية إلى إدماج بعض الأراضي الفلاحية للخواص؛ وبالتالي تشكل أحياء يعاني سكانها من ظروف اجتماعية معقدة على مستوى التعليم، السكن، التشغيل والخدمات الصحية، نظرا لعدم استفادتها من التهيئة العمرانية والمشاريع الخدماتية وتحولها إلى مناطق مهمشة انتشرت بها بعض الظواهر الاجتماعية كالعنف، الجريمة والبطالة جراء غياب التنمية والمرافقة الخدمية.

تدخل هذه الدراسة في إطار البحوث الاستطلاعية الاستكشافية حيث انطلقنا من تساؤلات بحثية؛ فهي غالبا تقوم بالوظائف المنهجية التي تقوم بها الفرضيات (زرواتي، 2002، ص99).

وقد اعتمدنا فيها على بعض الأدوات البحثية التي مكنتنا من جمع المعطيات كمقابلتنا لخبراء في مجال الهندسة والتخطيط الحضري والمسؤولين من رؤساء البلديات ومسؤولي المصالح التقنية الذين أوكلت إليهم مهمة إخراج بعض المناطق من الظل. حيث تضمنت عدد من الأسئلة التي كان الهدف منها استجواب المبحوثين للتعرف على دور الجماعات المحلية للحد من تفاقم وانتشار مناطق الظل وكيفية تجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية وإشراك المواطن في إبداء آرائه ومواقفه حيال مشاريع التنمية المستدامة.

2- أزمة المفهوم ومفهوم الأزمة: مناطق الظل أنموذجاً

استعمل مصطلح مناطق الظل (Zones d'ombre) في اللغة الفرنسية للدلالة على نقطة مظلمة وغير مضاءة وكذلك للإشارة إلى الأماكن التي تعاني من ضعف التنمية وقلة الخدمات؛ سواء داخل المدن أو على حوافها أو في المناطق الريفية والجبلية وحتى الحدودية (عشاشي، 2023، ص177)

وفي نفس السياق أشارت وردة حدوش إلى أنها: "كل مظاهر البؤس التي تعيشها المناطق النائية البعيدة عن المراكز الحضرية وتفتقد إلى أدنى شروط الحياة ويصعب الوصول إليها في غياب الطرق، إلى جانب انعدام الكهرباء والغاز والمياه الشروب والتغطية الصحية" (حدوش وبسة، 2021، ص11)

أما في الجزائر فقد استحدث مصطلح مناطق الظل في الخطاب الرسمي أثناء لقاء الحكومة مع الولاية في 16 فيفري 2020 باستخدام مجازي (sens figuré) للدلالة على البؤس والتخلف والإقصاء الذي تعاني منه المناطق المعزولة والنائية التي تفتقر إلى أدنى شروط الحياة (سريبر عبد الله ومزياني، 2022، ص597) حيث يعني هذا التعريف أن المصطلح يقصد به المناطق التي يتواجد بها سكان وتفتقر للظروف والإمكانات اللازمة للعيش، بسبب بعدها وعزلتها عن المحيط العمراني الحضري ومن بين هذه الحاجات؛ انعدام السكن اللائق والماء الصالح للشرب والكهرباء ... الخ.

وحسب التعريف السياسي لهذه المناطق فقد كان يقصد بها المناطق التي تمتاز بصعوبة نطاقها الجغرافي كالمناطق الجبلية أو الصحراوية أو المناطق الهامشية المتواجدة على الحدود الوطنية أو الحدود بين الولايات داخل التراب الوطني، هذه المناطق تعاني كل مظاهر البؤس والتهجير بسبب غياب أبسط ظروف الحياة.

وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم الواسع لمناطق الظل لا يقتصر على المناطق البعيدة عن المناطق الحضرية فحسب، بل هناك مناطق تقع على حواف المدن الكبرى يعيش سكانها حالة من الفقر وغياب المرافق الضرورية ومقومات الحياة الأساسية، كالسكن والمياه والكهرباء والمدارس والطرق والمرافق الصحية... بسبب تجمعات وأحياء فوضوية نشأت بالقرب من المراكز الحضرية وهذا ما قد يمكن أن نطلق عليه في دراستنا هذه بمناطق الظل أو ما يعرف في الدراسات الحضرية بالهامش الذي يستعمل عادة لتحديد مجال موجود على أطراف المدينة مقارنة بالمركز، والذي نقصد به تلك المناطق التي فلتت للتنمية المحلية وخلقت جراء أزمات هجرة وتهجير التسعينات وكذلك جراء تغييب العمل بآليات أدوات التهيئة والتعمير: كالتوسع العمراني العشوائي.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أنها أحياء لم تصبح ضمن اهتمامات البلدية والمؤسسات الوصية وترتبط بمفهوم التنمية المستدامة أي غياب المتابعة فمصطلح مناطق الظل يبني استنادا إلى مؤشرات:

- أنها أحياء لم تستند من التنمية كما يجب وفق رؤية علمية.

- أحياء استفادت من مشاريع ولكن أمام الإهمال بقيت تعاني من تدهور الإطار المعيشي.
 - أحياء بها سكنات متجاورة تفتقد وجود مؤسسات تكفل لها العيش الكريم وغياب إطار معيشي وثقافي اجتماعي، أمني.
- بمعنى أن مناطق الظل هو مفهوم للتمثيلات أي لا نصوغه بكيفية تتفق عليها. فبالنسبة للدولة هو غياب الماء والصرف الصحي والغاز أما لعالم الاجتماع فمناطق الظل هو حينما تتحول الأحياء إلى مقابر سكنية تتوفر على الأساسيات وتفتقد للحياة بمعنى أنه مفهوم مجازي يُبقى أشياء مظلمة في فهمنا وتمثلنا للتنمية.
- وهنا يمكن الإشارة إلى أن مصطلح مناطق الظل ظهر كمفهوم لأزمة؛ على أساس أننا لا نخطط للمدن ولكن لما نستعمل هذا المفهوم من خلال إعطائه دلالة سياسية فقط ولا نذهب إلى عمق المسألة يصبح يشكل أزمة للمفهوم.

3. الجماعات المحلية وإشكالية تحديد الصلاحيات وانتشار مناطق الظل:

حاولت الجزائر بعد الاستقلال تبني سياسة تنمية محلية تركز على تفعيل دور الجماعات المحلية ممثلة في البلدية والولاية، التي تعمل بنظام لامركزية السلطة والاستقلالية في اتخاذ القرار والابتعاد عن التبعية الإدارية التي لا تراعي في الغالب خصائص المناطق المحلية سواء الجغرافية، الاجتماعية الثقافية والاقتصادية ...، مما دفع بها للتوجه إلى تصنيف جديد ظهر سنة 2020 لمجموعة من المناطق تحت مسمى "مناطق الظل" التي خصصت لها الدولة مشاريع تنمية محلية للتكفل بها. كالبرنامج الاستعجالي حيث خصص أزيد من 12489 مشروع، شمل عدد المناطق المحصاة في تلك الفترة والذي قدر بـ: 15044 منطقة ظل بما فيها المناطق الموجودة بالمدن وحتى الواقعة على أطرافها، يقطنها أكثر من 8 ملايين نسمة (زراقتية، 2021) مما استدعى إلى إعادة تصنيف مناطق الظل والتركيز على المناطق البعيدة والمعزولة وبالتالي تم استبعاد المناطق القريبة من المراكز الحضرية رغم أنها تحمل علامات وخصائص لا تختلف كثيرا عن مناطق الظل التي تم تصنيفها ليصبح العدد الإجمالي حسب ما ورد في آخر التصريحات الرسمية 13587 منطقة ظل. وهذا ما ينطبق على التجمع الثانوي - أولاد سمائل - مجال البحث، حيث أشار المبحوث (هـ. ب) نائب رئيس البلدية أنه تم اقتراح هذا الأخير ضمن قائمة مناطق الظل التابعة لولاية ميلة وذلك لاستفادته من مشاريع التنمية المبرمجة في المخطط الاستعجالي المتعلق بمناطق الظل، لكن تم رفض تصنيف هذا الأخير نظرا لموقعه القريب من مركز مدينة التلاغمة. أي سقوط شرط أو معيار العزلة والبعد عن الوسط الحضري. كما أشار قائلا: "إلى أنه من بين الأسباب التي دفعتنا لاقتراحه كمنطقة ظل هو نقص الغلاف المالي للبلدية لذلك أصبحنا نبحث عن كيفية استفادته من مشروع آخر مثل؛ مشروع مناطق الظل الذي أطلقه رئيس الجمهورية".

وفي نفس السياق أكدت المبحوثة (أ. ل) رئيس مصلحة البناء والتعمير ومهندس رئيسي للإدارة الإقليمية في التسيير التقني الحضري لبلدية التلاغمة ذلك بقولها؛ نال مفهوم مناطق الظل رواجاً في الجزائر غير مسبوق بعدما استعمله رئيس الجمهورية، مع العلم كمختصين هذا المصطلح يشير إلى العشوائية والأحياء الفوضوية. وحسب رأيي هذا قد يعبر عن الوضعية التي يعيشها حي أولاد سمائل، أي أنه لا يعتبر منطقة ظل بالدرجة الأولى كونه تجمع حضري ثانوي استفاد من برامج التهيئة والتحسين الحضري كالتزويد بالغاز والكهرباء والصرف الصحي وكذلك الماء الصالح للشرب - هذا المشروع في طور الانجاز - وقد تعد هذه المؤشرات نفسها التي وضعت لتصنيف مناطق الظل المتعارف عليها، لكن أنا أرى بأن هناك مؤشرات أخرى يمكن من خلالها القول بأن حي أولاد سمائل هو منطقة ظل؛ باعتبار أغلب سكانه ذوو دخل منخفض كما

تنتشر به مظاهر الفقر من خلال وجود بعض البنايات الفوضوية المبنية بالطوب والقصدير وكل هذا يعبر عن الإطار المعيشي المتدني للسكان، إضافة إلى انتشار مظاهر التلوث الناجم عن دخان حرق النفايات المعدنية وغير المعدنية وكذلك جمع الخردوات أمام المنازل. إضافة إلى افتقاره لأغلب المرافق الضرورية سواء الترفيهية أو التعليمية أو الصحية... الخ، كل هذه المؤشرات تجسد لمنطقة يمكن أن نسميها منطقة ظل.

تعمل الجماعات المحلية في الجزائر ضمن منظومة قانونية تمنحها بعض الصلاحيات؛ كمتابعة التنمية المحلية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا وحتى حضاريا؛ لتحسين نوعية الحياة (عامر وعيسوي، 2023، ص539) والتهيئة العمرانية من خلال العمل بأدوات التهيئة والتعمير وتنفيذ المشاريع التنموية التي تتكفل بالحاجات الاجتماعية الأساسية للسكان، كما أن لها دور تنموي كإقترح المشاريع المحلية وتنفيذ برامج الدولة الخاصة بمناطق الظل وذلك بالعمل مع المجتمع المدني.

حيث تمدنا الشواهد الميدانية، أنه ثمة أحياء هامشية لا تزال تشوه مناظر المناطق الحضرية وأخرى تستتبت بطريقة عشوائية، ترهن المجهودات التنموية التي ما انفكت ومازالت الدولة تسهر قصد القضاء عليها بترحيل السكان إلى مناطق سكنية لائقة تتوفر على ظروف العيش الكريم، أو بإدماجها ومدّها بخدمات وإيصالها بالمرافق الحيوية من كهرباء، غاز، قنوات صرف المياه وتسوية الوعاء العقاري وفق ما تحمله التعليمات 15/08.

وللإشارة فإن هذه المناطق استفحلت وانتشرت بعد صدور القانون 90-25 المتعلق بالتجزئة العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، حيث أصبحت البلديات لا تملك صلاحية البيع بالتجزئة السكنية ما دفع المواطن للجوء إلى الوكالات العقارية التي كما نعلم أن هدفها الأول ربحي- وشراء العقار في أماكن قد تكون قريبة من المدينة، لتقوم البلدية لاحقا بعملية دمج هذه الأراضي القريبة منها في المخطط العمراني بعدما تكثرت مطالب ساكنيها الاجتماعية والمطالبة بضرورة التسوية العقارية، ناهيك أيضا على اللجوء إلى إدماج أراضي الخواص في المخططات العقارية للبلديات POS و PDAU.

وفي سياق اتساع الممارسات غير القانونية وتراخي دور الجماعات المحلية في ضبط ظاهرة السكنات الفوضوية، إلى جانب غياب سياسات تنموية مستدامة قائمة على المتابعة والتقييم، تشهد الأحياء الهامشية تحولات بنوية تجعلها مرشحة للتحويل إلى «مناطق ظل» جديدة. تطبعها خصائص اجتماعية وعمرانية مغايرة لتلك المناطق التي استفادت من التدخلات التنموية، حيث تنكسر أنماط من الإقصاء الاجتماعي والتهميش المجالي، مما يسهم في إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية داخل المدينة الجزائرية. كما تتحول هذه الأحياء إلى فضاءات هشة قابلة لاحتضان اختلالات اجتماعية تهدد التماسك الحضري في ظل محدودية نجاعة الموارد المالية والمجهودات العمومية الموجهة لإعادة إدماجها في النسيج الحضري.

وقد أدى هذا الوضع إلى انتشار مناطق الظل على هامش المدينة، نتيجة غياب مراقبة الجماعات المحلية وتوظيفها لأدوات التهيئة والتعمير، وعدم مراعاة البعد الاجتماعي في التخطيط الحضري على حسب الدراسة الميدانية.

4. مناطق الظل بين التدخل الظرفي والتنمية المستدامة:

نُعدّ مناطق الظل في الجزائر نتاجًا لاختلالات مجالية واجتماعية متراكمة منذ الاستقلال، حيث ظلّ التعامل الحكومي معها ينحصر في كثير من الأحيان في تدخلات ظرفية واستعجالية تُستهدف للتخفيف من وطأة الاحتياجات الأساسية دون معالجة الأسباب البنوية للتهميش، مثل

ضعف البنية التحتية أو غياب الخدمات الاجتماعية الأساسية في القرى والهامش الحضري. وتشير الدراسات إلى أن هذه التدخلات غالبًا ما تقتصر على رؤية شمولية واستمرارية زمنية، مما يجعل أثرها محدودًا ويُعيد إنتاج مظاهر الهشاشة بدل القضاء عليها، بالرغم من البرامج الرسمية كمخطط الإنعاش الاقتصادي وبرامج ربط المناطق بخدمات الماء والكهرباء (معمر الحاج، 2023، ص 65) الذي تم تكليف الجماعات المحلية بمتابعة تقدم أشغاله وتجسيدها على أرض الواقع واعتماد مصادر تمويل مختلفة، من بينها مساهمة الميزانيات المحلية للولايات والبلديات (بن قطاف وسمينة، 2024، ص 48) وهذا التمويل لا يمكنه أن يحقق تنمية فعلية لأن أغلب البلديات في الجزائر فقيرة. بناء على ما توصلت إليه دراسة كل من جميلة بن قطاف ونعيمة سمينة " أن برنامج تنمية مناطق الظل ينقصه التمويل الكافي؛ فتوفير 25٪ فقط من التمويل لا يحقق تنمية فعلية لهذه المناطق".

وبناء على الصلاحيات التي تتمتع بها الجماعات المحلية فقد كان لها دور بارز في تنمية مناطق كانت مهمشة وخارج خارطة التنمية المحلية، من خلال برنامج مناطق الظل الذي سطرته من خلاله الدولة مجموعة من المشاريع التنموية كفك العزلة والتزود بالمياه الشروب والكهرباء والغاز والصرف الصحي وتحسين التمدرس والصحة الجوارية ... هذا ما أكدته المبحوث (ج. و) قائلا: " بالنسبة إلى منطقة التلازمة تمت تغطية نسبة كبيرة من مشاريع الغاز والكهرباء والإنارة العمومية وشق الطرقات بالمداشر والمناطق المعزولة التي تم تصنيفها كمناطق ظل"

في المقابل، تتسق مقاربة التنمية المستدامة مع التوجهات الحديثة للدولة الجزائرية التي تسعى إلى إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في السياسات العمومية، مع تعزيز دور الجماعات المحلية في التخطيط والتنفيذ وإشراك السكان المحليين في تحديد أولويات التنمية. وفي دراستنا هذه صرح الأمين العام لبلدية التلازمة (ح. م) بخصوص إشراك المواطن أثناء إعداد مخططات التهيئة والمشاريع التنموية قائلا: " أنه قبل أن يتم التنسيق بين المصالح التقنية والبلدية يجتمع مسؤولي الجماعات المحلية والمجتمع المدني من جمعيات وممثلهم لنقل انشغالات السكان والإبداء برأيهم حيال المشاريع المقترحة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير قبل مراجعته والمصادقة عليه، نقوم بإعداد محضر يرسل إلى الولاية وأثناء الاجتماع يتم تصنيف المقترحات التي قدمها ممثلو سكان الحي وأحيانا لا تأخذ بعين الاعتبار لنقص الغلاف المالي للبلدية".

وقد تناولت عدة دراسات دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في مناطق الظل (Ben Matoug & Nemdil, 2024, p. 136) ومدى فاعلية المخططات التنموية في تحسين ظروف العيش، مؤكدين على أهمية الانتقال من منطق التدخل الظرفي إلى منطق التنمية المستدامة وبالنسبة للمخطط الاستعجالي الذي جاء في فترة وجيزة لتنمية المناطق التي صنفت كمناطق ظل وكندخل ظرفي لتحقيق التنمية المستدامة أجاب المبحوثون أنه حقق جملة من الأهداف التنموية لهذه المناطق، لكن هذا غير كاف لقولنا أنه تم إخراجها من الظل لأن المواطن يحتاج إلى أمور واحتياجات أخرى كضمان منصب شغل له وتحسين مستواه المعيشي وتوفير الخدمات والمرافق الضرورية (كالصحة والتعليم والترفيه ...) حتى نخرجه من الظل وحسب رأيهم أنه يجب إعادة النظر في كل هذه الأمور.

وعليه، يُعدّ التحول نحو التنمية المستدامة شرطًا أساسيًا لتحقيق عدالة مجالية حقيقية، من شأنها أن تُعزّز الثقة بين المواطن والمؤسسات وتساهم في إدماج دائم لمناطق الظل في المسار التنموي الوطني (جبلاحي وعبد القادر، 2025، ص 133) إذ تشكل الديمقراطية التشاركية أحد المداخل الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة بالمناطق المتواجدة على حواف المدن، لاسيما أثناء إشراك السكان المحليين في اقتراح البرامج التنموية وصياغة أولويات التدخل. كونهم أكثر الأطراف دراية بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي تميز مجالهم المعيشي، الأمر الذي يجعل مساهمتهم فعالة أثناء إعداد المخططات والبرامج التنموية التي غالبًا ما تفشل في الاستجابة

للحاجيات الحقيقية لهذه المناطق. وقد صرح المبحوثون أنه يتم وضع إعلان على مستوى البلدية تحدد فيه المشاريع المقترحة قبل عقد الاجتماع المتعلق بمراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وبطبيعة الحال المواطن له حق الاطلاع عليه والمشاركة والإبداء برأيه وكذلك اقتراح المشاريع التي تلبي احتياجاته حتى يتم أخذها بعين الاعتبار. فأشراك السكان يساهم في تعزيز الإحساس بالانتماء والمسؤولية الجماعية، ويحدّ من مظاهر الإقصاء والتهميش الاجتماعي، بما يساعد على إعادة إدماج مناطق الظل في النسيج الحضري. ومن ثم، فإن اعتماد آليات تشاركية فعالة في اقتراح البرامج التنموية يساهم في تحسين الحوكمة المحلية، وترشيد الموارد العمومية، وضمان استدامة المشاريع التنموية الموجهة للمناطق الهامشية.

5- عرض النتائج ومناقشتها:

من خلال ما تم عرضه يمكننا القول أنه للتعرف على واقع التنمية ودور الجماعات المحلية في تفادي خلق مناطق ظل حضرية والحد من تفاقم وانتشار الأحياء الهامشية على حواف المدن يجب إعادة النظر في الدور الذي تقوم به لقربها المباشر من المواطنين وقدرتها على تشخيص الاحتياجات الضرورية للسكان، مما يسمح باقتراح برامج تنموية تستجيب لهذه الأخيرة.

كما كشفت الدراسة أن هناك جملة من الأسباب التي واجهت الجماعات المحلية في تحقيق التنمية بالمنطقة مجال البحث؛ كمحدودية الموارد المالية والبشرية التي شكلت عائقاً أمام تنفيذ المشاريع التنموية، وهو ما حدّ من قدرتها على معالجة مشكلات مناطق الظل بشكل شامل. ومن الأسباب التي دفعت المسؤولين إلى اقتراح التجمع الثانوي "أولاد سمائل" كم منطقة ظل هو محدودية الغلاف المالي لبلدية التلازمة وعدم قدرتها على إدارة المشاريع التنموية وتمويلها. وهذا ما توصلت إليه دراستنا بأن عدم تخصيص موارد مالية إضافية للجماعات المحلية لكي تدعم البرامج التنموية الموجهة للمناطق الهامشية التي تعاني من نقص المرافق الأساسية وضعف التنمية يؤدي إلى تفاقم مشكلاتها وإمكانية تحولها إلى مناطق ظل حضرية.

كما أكدت النتائج أن هناك جملة من الأسباب التي زادت من تفاقم المشكلات التي يعاني منها حي "أولاد سمائل"؛ والمرتبطة بنقص التنمية راجعة في أغلبها إلى؛ تهاون الجهات الوصية والجماعات المحلية في القضاء على السكنات الفوضوية التي عرقلت انجاز المشاريع التنموية، كما أن غياب مراجعة مخططات التنمية وعدم العمل بأدوات التهيئة والتعمير ساهم في إحداث تغييرات على مخطط شغل الأراضي وعدم اعتماد الجماعات المحلية على التخطيط العمراني الاستباقي كآلية أساسية للحد من ظهور مناطق الظل على أطراف المدن، من خلال تنظيم التوسع الحضري والحد من البناءات الفوضوية؛ خلق توزيع عشوائي للتجهيزات المقترحة ضمن مخططات التهيئة والتعمير.

أظهرت النتائج أن تحسين البنية التحتية الأساسية (كالطرق، شبكات المياه، الكهرباء، والصرف الصحي) التي تشرف عليها الجماعات المحلية يساهم بشكل كبير في تقليص الفوارق التنموية بين المناطق الحضرية والمناطق الهامشية، أي أن توفير البنية التحتية والخدمات الأساسية في الأحياء الجديدة التي ظهرت نتيجة التوسع العمراني يمثل عاملاً مهماً في منع تهميش المناطق التي تقع على أطراف المدينة وتحولها إلى مناطق تعاني نقص الخدمات.

وقد كشفت النتائج أن تحقيق العدالة في توزيع المرافق العمومية وتوسيع نطاق الخدمات التعليمية والصحية والإدارية يساهم في تقليص الفوارق التنموية بين مركز المدينة والأحياء المحيطة بها. كما أن تشجيع التنمية الاقتصادية المحلية ودعم الأنشطة والمشاريع الصغيرة في

الأحياء الهامشية التي نشأت على أطراف المدن يساعد على تحسين مستوى معيشة السكان والحد من مظاهر الإقصاء الاجتماعي.

وفي هذا الإطار أشار المبحوثون أثناء مقابلتنا لهم عن وجود معايير ومؤشرات ملموسة في الميدان يمكن أن تجسد حالة منطقة الظل بالنسبة للتجمع الثانوي أولاد سمائل، حيث أكد المبحوث (ج. و) رئيس القسم الفرعي للتجهيزات العمومية بدائرة التلاغمة أثناء مقابلتنا له*، أن حي أولاد سمائل يعتبر أكبر حي على مستوى ولاية ميلة من ناحية الحجم حيث يبلغ عدد سكانه: 13215 نسمة؛ أي ما يعادل قطب حضري لكنه لا يزال يفتقر إلى التجهيزات والمرافق الضرورية وغياب أدنى شروط الحياة. في حين أشارت المبحوثة (ك.ع) مهندس معماري رئيسي ببلدية التلاغمة، إلى أن الحي يجسد حالة منطقة الظل لافتقاره للتنظيم والتهيئة ونوع الخدمات المقدمة إضافة إلى طبيعة الإطار المعيشي الذي يعكس وجود طبقية وتفاوتات بين السكان من حيث نوع المهن التي يمارسونها، دون أن ننسى التدهور البيئي الناتج عن مصانع إعادة الرسكلة الموجودة بالمنطقة والخردوات البلاستيكية التي يتم تجميعها أمام المساكن، كل هذا راجع إلى الإهمال وغياب المتابعة من طرف الجهات المسؤولة عن التسيير الحضري.

تسهم مشاركة السكان في التخطيط المحلي في تحديد الاحتياجات الفعلية للمناطق الواقعة على أطراف المدينة وتعزيز فعالية السياسات التنموية الموجهة إليها. في حين غياب ثقافة مشاركتهم والإبداء بأرائهم حيال مشاريع التنمية المستدامة التي تقوم وتتجسد عن طريق الديمقراطية التشاركية قد يؤدي إلى عدم توجيه الموارد بشكل أكثر عدالة وكفاءة.

ومع ذلك، بينت الدراسة أن فعالية الاستراتيجيات المقترحة من طرف الجماعات المحلية لتفادي خلق مناطق ظل على حواف المدن؛ كإدخال الأراضي الفلاحية والمناطق المجاورة للمدن ضمن مخططاتها للقضاء على إمكانية ظهور الأحياء غير المخططة التي مع مرور الوقت تتحول إلى مناطق ظل محاذية لها، تبقى مرتبطة بمدى توفر الموارد المالية وبمستوى التنسيق بين الجماعات المحلية والسلطات المركزية، مما يعني أنها تشكل إطاراً مهماً للحد من تفاقم مناطق الظل لكنها تحتاج إلى تنمية مستدامة لتحقيق نتائج ملموسة.

- خاتمة

تواجه الجماعات المحلية بعض التحديات في القضاء على مناطق الظل؛ كضعف الإمكانيات المالية أي محدودية الميزانية ونقص الإطارات المؤهلة، البيروقراطية الإدارية ومركزية السلطة في اتخاذ القرار إضافة إلى غياب الدراسات السوسيولوجية الميدانية. وبالتالي فإن معالجة مناطق الظل ليست فقط مسألة تنموية بل قضية اجتماعية وعدالة مجالية والجماعات المحلية تعتبر كفاعل يسهم في تحقيق الإدماج الاجتماعي.

لذلك يستوجب على الجماعات المحلية السعي إلى تحسين الظروف المعيشية اليومية لسكان هذه المناطق وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن على جميع المستويات بغرض تحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة في مناطق الظل والوصول إلى تكافؤ الفرص في الاستفادة من العلاج والتعليم والخدمات التي تعزز شعور السكان بالانتماء للفضاء الذين يعيشون فيه. مع ضرورة إدماج مناطق الظل في التخطيط الحضري.

*مقابلة مع رئيس القسم الفرعي للتجهيزات العمومية لدائرة التلاغمة، يوم 29 جانفي 2026 على الساعة 10.00 صباحا بمكتب القسم الفرعي الإقليمي للتجهيزات العمومية لدائرة التلاغمة - وزارة السكن والعمران والمدينة - ميلة.

ويمكن في ضوء ما هو معمول به إعادة المخططات التوجيهية للعمران كالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) وإدراج هذه الأحياء ضمنها على غرار ما تقوم به البلديات، عبر التراب الوطني بإدخال الأراضي الفلاحية والمناطق المجاورة للمدن ضمن مخططاتها إضافة إلى العمل والحرص على تبني الطروحات العملية للقضاء على إمكانية ظهور الأحياء غير المخططة التي مع مرور الوقت تتحول إلى مناطق ظل محاذية لبلديات تمتلك مقومات تحولها لمدن. وعليه يمكن القول أن مناطق الظل ليست هي المناطق التي نتجت لكون الدولة ومؤسساتها قد أهملتها وكان نصيبها من التنمية ضعيف بل هي مناطق تظهر جراء عدم تطبيق القانون ومحاربة السكنات الفوضوية، قد تتحول لمناطق ظل على حواف المدن جراء عدم تبني أدوات التهيئة والتعمير وإشراك المواطن في إبداء آرائه ومواقفه حيال مشاريع التنمية المستدامة التي تقوم وتتجسد عن طريق الديمقراطية التشاركية.

- قائمة المراجع

- ابراهيم مزياني، وراج سرير عبد الله. (2022). دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل في الجزائر (دراسة حالة بلدية مشونش ولاية بسكرة). *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، 06(02)، جامعة محمد خيدر بسكرة، الجزائر، ص ص591-614.
- Bouzeghiba, F. (2022). Les zones d'ombre en Algérie: réalités territoriales et enjeux de développement. *Revue Organisation et Développement*, 07(01), pp45-60.
- رشيد زرواتي. (2002). تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، المجلد 1، الجزائر: دار هومة.
- محمد عشايشي. (2023). مناطق الظل بين الخطاب السياسي الداخلي والالتزامات الجزائرية الدولية. *مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*، 7(1)، جامعة ابن باديس بمستغانم، الجزائر، ص ص 174-198.
- وردة حدوش، وسامي بسة. (2021). ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل. *مجلة السياسة العالمية*، 5(1)، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص ص 08-18.
- مسعود زراقتية. (2021). معايير التصنيف سمح بتخفيض عدد مناطق الظل من 15044 إلى 13587 منطقة. تم الاسترداد من ابراهيم مراد: تدقيق، الجزائر دايلي: <http://edd-13587.net.dz>
- عبد اللطيف عامر، وكمال عيساوي. (ديسمبر، 2023). التأصيل النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية، الجماعات المحلية ومناطق الظل وتطورها التاريخي. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، 10(01)، جامعة برج بوعريش، الجزائر، ص ص 536 – 546.
- فتية معمر الحاج. (2023). دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر. مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة عبد الحميد ابن باديس.

- جميلة بن قطاف، ونعيمة سمينة. (جوان، 2024). التنمية المستدامة في مناطق الظل على ضوء برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة بلدية سيدي عامر ولاية المسيلة. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 11(01)، جامعة برج بوعريش، الجزائر، ص ص 44-56.
- Ben Matoug, S., & Nemdil, W. (2024, 09 30). Municipal Plans For Development As A Mechanism For Achieving Local Development In Shadow Areas In Algeria - A Case Study Of Ain Taghrout. *التكامل الاقتصادي*, 12(03), ADRAR University, Algeria, pp131-146.
- علي جبلاحي، وجلال عبد القادر. (جوان، 2025). دور برامج التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 14(01)، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص ص 128-145.